

المحاضرة الثانية: المرجعيات والنماذج المحاسبية الدولية

إن فهم هذه المراجع والنماذج لا يقتصر على المقارنة النظرية فحسب، بل يُعدّ خطوة أساسية لفهم أسباب التباين المحاسبي الدولي ولإدراك أهمية التقارب المحاسبي العالمي (Convergence) الذي تسعى إليه مختلف الدول، ومنها الجزائر، من خلال اعتمادها النظام المحاسبي المالي (SCF) المستوحى من المعايير الدولية IFRS

1. المرجعيات المحاسبية:

إن المرجعيات المحاسبية هي الأسس الفكرية والتنظيمية والقانونية التي يعتمد عليها النظام المحاسبي في أي بلد، ويمكن تصنيفها إلى ثلاث فئات رئيسية:

1. المراجع الفكرية والمهنية:

تتمثل في الإطار المفاهيمي للمحاسبة (Conceptual Framework) الذي يحدد أهداف المحاسبة المالية وخصائص المعلومات المفيدة.

يشمل مفاهيم مثل:

الاستمرارية،

الاستحقاق،

الأهمية النسبية،

الموثوقية،

القابلية للمقارنة والفهم.

تصدر هذه الأطر عادة من قبل مجالس مهنية مثل IASB (مجلس معايير التقارير المالية الدولية) و FASB (مجلس المعايير الأمريكي).

2. المراجع القانونية والتنظيمية:

القوانين والتشريعات التي تنظم إعداد ونشر التقارير المالية.

تختلف من دولة إلى أخرى:

في فرنسا والجزائر: تدرج في القانون التجاري والمراسيم التنفيذية.

في أمريكا وبريطانيا: تُستمد من المعايير المهنية الصادرة عن هيئات مستقلة.

3. المراجع الدولية:

وتشمل المعايير المعتمدة عالمياً:

IAS معايير المحاسبة الدولية.

IFRS معايير التقارير المالية الدولية (منذ 2001).

US GAAP المبادئ المحاسبية المقبولة عمومًا في الولايات المتحدة.

تهدف هذه المراجع إلى تحقيق التوحيد المحاسبي (Harmonization) ورفع مستوى الشفافية المالية عالمياً.

2. النماذج المحاسبية:

مع تطور المحاسبة عالمياً، وُجد أن الممارسات المحاسبية تتجمع في مدارس فكرية أو نماذج رئيسية تعكس خصوصية كل بيئة اقتصادية وثقافية.

أشهر هذه النماذج هي:

1 النموذج الأنجلوساكسوني (The Anglo-Saxon Model)

الدول الممثلة:

الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، كندا، أستراليا، نيوزيلندا، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أهم دولة مطبقة لهذا النظام، ويخضع النموذج الأنجلوساكسوني للواقع الاقتصادي والأسواق المالية، بسبب الدور الكبير الذي يلعبه القطاع الخاص ممثلاً في الهيئات المهنية في توفير المعلومة المحاسبية والمالية لمتخذي القرارات الاستثمارية والتمويلية.

الخصائص الأساسية:

1. يعتمد على المبادئ (Principles-based) أكثر من القواعد.

2. المهنة المحاسبية قوية ومستقلة عن الدولة.

3. التركيز على الشفافية والإفصاح الكامل لخدمة المستثمرين.

4. تستخدم المحاسبة أساساً لأغراض اتخاذ القرار الاقتصادي وليس فقط لأغراض قانونية أو ضريبية.
5. المعايير المحاسبية تصدرها هيئات مستقلة مثل FASB في أمريكا و IASB دولياً.

وتتمثل الأوجه الأساسية لهذا النموذج في النقاط التالية:

- يركز القانون المحاسبي الأنجلوسكسوني على مفهوم الصورة العادلة؛ والذي يعني ضرورة وجود مطابقة أو اتفاق بين الأرقام والأوصاف المحاسبية من ناحية، والموارد والأحداث التي أنتجت هذه الأرقام والأوصاف لعرضها من ناحية أخرى، وعلى مبدأ تغليب الحقيقة الاقتصادية على الجانب القانوني، الذي يفترض بأن معاملات المؤسسة يجب أن تترجم محاسبياً وفقاً لجوهرها ووفقاً للحقيقة المالية خارج شكلها القانوني.

2. النموذج القاري أو اللاتيني (The Continental / European Model) الدول الممثلة:

فرنسا، ألمانيا، بلجيكا، إيطاليا، الجزائر، إسبانيا.
تسميته بنموذج التوحيد الأوروبي القاري لا يعني اتباع كل الدول الأوروبية له، كما لا يحصر مجال تطبيقه أوروبا فقط، بل يتعدى ذلك إلى بعض الدول الأخرى على غرار الجزائر، وتكون الدولة هي الفاعل الرئيسي في عملية التوحيد المحاسبي وإعداد المعايير المحاسبية حيث تعمل على سن القوانين ومخططات محاسبية خاصة ما تعلق بالمصطلحات، قواعد التسجيل المحاسبي والتقييم، إعداد وعرض القوائم المالية (وتبقى المنظمات المهنية المحاسبية تلعب دوراً ثانوياً استشارياً) إذ هو نموذج يخضع للحكومات والنصوص القانونية.
كما يتميز هذا النموذج بأن المعلومة المحاسبية لا تخدم متخذي القرارات بالدرجة الأولى، بل هي مصممة لتلبية احتياجات ومتطلبات الحكومة، كما أن القانون الضريبي له تأثير واسع على الممارسات المحاسبية، فالمصاريف محاسبياً تطرح تبعاً للنظام الضريبي، أي أنها تسجل وفقاً للحسابات التي يقرها القانون الضريبي، حتى وإن كان يؤثر على الحقيقة الاقتصادية للمصروف.
يعتمد النظام المحاسبي في هذا النموذج على عدد من القواعد المحاسبية الصارمة، التي يغلب المظهر القانوني على المظهر الاقتصادي، من خلال وجود قانون محاسبي يتميز بالتفصيل لدرجة عدم ترك أي فرصة للتقديرات والأحكام المهنية، حيث تحدد مجموعة من إجراءات التسجيل والعرض العادل الموحدة والصارمة، ولعل من أهم الدول المطبقة لهذا النموذج هي فرنسا.

الخصائص الأساسية:

1. يعتمد على القانون المدني (Code Law)، أي أن المحاسبة جزء من التشريع.
2. المعايير تُحدد من قبل الدولة أو وزارة المالية، وليست المهنة مستقلة تماماً.
3. الضرائب والرقابة الحكومية لها تأثير مباشر على القواعد المحاسبية.
4. هدف المحاسبة: الامتثال القانوني والجباي أكثر من خدمة المستثمرين.
5. تركيز على التوحيد (Uniformity) أكثر من المرونة.

3. النموذج الياباني (The Japanese Model)

الخصائص:

1. نظام هجين يجمع بين النموذجين الأمريكي والفرنسي.
2. الدولة تشرف على المحاسبة عبر وزارة المالية لكنها تستأنس بالمعايير الدولية.
3. هناك تركيز على الانسجام الاجتماعي داخل المؤسسات أكثر من المنافسة الفردية.
4. الإفصاح معتدل، والشفافية تتحسن مع العولمة الاقتصادية.

4. النموذج الإسلامي (The Islamic Accounting Model)

الدول الممثلة:

المملكة العربية السعودية، السودان، البحرين، ماليزيا، باكستان، ودول الخليج.

الأساس الفكري:

يستند إلى أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
يعتمد على مفاهيم مثل العدالة، والشفافية، وتحريم الربا، ومبدأ المشاركة في الربح والخسارة.
المرجع الدولي:

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) التي أصدرت معايير شرعية ومحاسبية خاصة بالمؤسسات الإسلامية.

الخصائص الأساسية:

1. تختلف القوائم المالية عن الغربية (مثل عدم وجود فوائد مصرفية).
2. الهدف الأساسي هو تحقيق العدالة والمصادقية أمام الله والمجتمع وليس فقط أمام المستثمرين.
3. تركيز قوي على الإفصاح عن الالتزامات الأخلاقية والاجتماعية.

5. النموذج الآسيوي أو الاشتراكي (The Asian/Socialist Model)

الدول الممثلة:

الصين، فيتنام، روسيا، كوريا الشمالية.

الخصائص الأساسية:

1. المحاسبة أداة لخدمة التخطيط المركزي والرقابة الحكومية.
2. القواعد موحدة على المستوى الوطني.
3. الهدف الأساسي: تتبع الموارد والإنتاج وليس تقييم الأداء المالي فقط.
4. بعد الإصلاحات الاقتصادية، تم تبني معايير قريبة من IFRS تدريجيًا.